انعكاسات الثورة على البرلمان اليمني

اعداد
يحى علي محمد معياد

المقدمة

عاشت اليمن أزمات كبيرة وشهدت منعطفات سياسية هامة، عبرت في مجملها عن الاختلالات التي يعاني منها النظام السياسي اليمني، وشكل اندلاع الثورة الشعبية في فبراير ٢٠١١م خاتمة لسلسلة من الأزمات الوطنية الكبرى التي شهدتها اليمن خلال المدة الدستورية لمجلس النواب (٢٠٠٣- ٢٠١١م).

وكانت هذه الثورة امتداداً للثورات العربية[١] التي جسدت شرعية الشعوب باعتبارها صاحبة الحق الاساسي في السلطة (مالك السلطة ومصدرها) رافضة بذلك شرعية التسلط التي جعلت من الحاكم هو الدستور وهو القانون[٢].

وفي ظل انظمة الاستبداد والفساد عانت معظم التيارات والقوى السياسية بمختلف مشاربها الفكرية من الاضطهاد والقمع والأقصاء والتهميش، وتبني اجراءات وسياسات غير ديمقراطية باللجوء إلى الخيارات الأمنية، وتزوير الانتخابات[٣]، واتخاذ تدابير كبح الحريات، وتقييد الاحزاب السياسية، وهدر حقوق الإنسان، بالإضافة تراكمات الأخطاء للأنظمة، كل ذلك أدى إلى ايجاد التربة الخصبة لنمو الحالة الثورية في بلدان الربيع العربي[٤].

---

(١) لاشك أن اندلاع الثورة في تونس وما اعقبه من قيام الثورة في مصر، والشعارات والمطالب التي رفعت فيهما، ونجاحهما السريع، أحيت الأمل عند الشعب اليمني وضخ إلى المنطقة مناخاً ضاغطاً باتجاه التغيير، ومزاجاً ثورياً كان احد العوامل المفجرة لشرارة الثورة اليمنية، فنجاح الثورتين السابقتين شد اهتمام ومتابعة اليمنيين، واستثار مشاعرهم ، ورغبتهم في التغيير، وبناء نظام جديد يتأسس على القيم والممارسات والمؤسسات التي يحلمون بها، كما استلهم ثوار اليمن الشعارات التي رددها ثوار تونس ومصر، المتمثلة في المطالبة بإسقاط النظام، وبناء نظام جديد يستند إلى العدالة الاجتماعية، والمواطنة المتساوية وحكم القانون والمؤسسات. انظر في ذلك: التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠١١م، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية صنعاء، صـ١١، د. صلاح أحمد السيد جودة: الشرعية الثورية واثارها على النظام الدستوري المصري، دراسة لأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١م، صـ٩٣.

(٢) رغم أن الدستور الحالي للجمهورية اليمنية تضمن جملة من النصوص التي تؤكد على مدنية الدولة، لكن النظام اعطبها وافرغها من مضمونها العملي، ولا تزال من الناحية النظرية تشكل قاعدة اساسية للبناء عليها وتطبيقها، ففي مجال الأسس السياسية للدولة تضمنت المادتان الرابعة والخامسة ما يؤكد حق الشعب باعتباره مالكاً للسلطة ومصدرها، ويؤكد تعددية النظام السياسي، وتداول السلطة سلمياً، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وفي مجال الأسس الاجتماعية والثقافية تضمنت المواد (٢٤,٢٥,٢٦,٢٧,٢٨,٢٩,٣١) ما يؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وقيام المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل، والحرية، والمساواة والعمل، والخدمة العامة، وفيما يتعلق بحقوق وواجبات المواطنين ذات العلاقة بحقوق المواطنة تضمنت المواد الدستورية (٤١,٤٢,٤٣,٤٤,٤٥,٤٦,٤٧,٤٨) إلى المادة ٦١) ما يؤكد على هذه الحقوق.

(٣) د. علي السلمي: التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية، كتاب المصري اليوم، مؤسسة المصري للصحافة والطباعة، القاهرة، ط١، ٢٠١٢م.، صـ٣٦.

(٤) د. رفيق حبيب: تحولات الدولة والمجتمع بعد الربيع العربي، استعادة الثورة وسيناريو إفشال الانقلاب، القاهرة، أغسطس ٢٠١٣م، صـ٤.

ولم يكن للأحزاب العربية التقليدية التي هادنت الأنظمة الديكتاتورية لعشرات السنين أي دور فعال في قيام الثورات العربية، وإنما انتهزت حدوثها، وركبت موجها لعلها تجد دوراً جديداً لها في المجتمعات العربية التي تتشكل بمفاهيم جديدة، ونظرة مستقبلية عجزت تلك الاحزاب عن فهم معانيها [١].

ونظراً للتداعيات التي خلفتها الثورة على كل مؤسسات الدولة اليمنية بما فيها البرلمان الذي لم يكن احسن حالاً من غيره من المؤسسات، كان من الضروري أن تغطي الدراسة أداء البرلمان ودورة في الفترة التي اندلعت فيها الثورة وما بعدها في محاولة لمقارنة أداءه من زاوية مختلفة تعني بالتقييم أكثر مما تعني بالرصد المجرد لفعاليات وانشطة البرلمان، وفي هذا السياق تحاول الدراسة الاجابة عن مجموعة من الاسئلة التي تتمحور حول انعكاسات الثورة الشعبية على أداء البرلمان؟ وهل كان مؤثراً؟ وهل كان مستجيباً لمصالح وتطلعات الشعب؟ وذلك من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: شرعية البرلمان.
المبحث الثاني: اداء البرلمان.

المبحث الأول
شرعية البرلمان

انطلقت شرارة الاحتجاجات المناهضة للرئيس السابق من جامعة صنعاء يوم السبت ١٥ يناير ٢٠١١م بمظاهرات طلابية، واخرى لنشطاء حقوقيين باتجاه السفارة التونسية لمباركة الثورة التونسية، والمطالبة برحيل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح [٢].

وتحولت المظاهرات الحاشدة إلى اعتصامات مفتوحة قرر من خلالها الأف من اليمنين البقاء في الساحات والميادين إلى حين انتصار ثورتهم، وتحقيق مطالبهم بأسقاط النظام الحاكم الذي يتهمه الثائرون بالفساد والاستبداد، كما يحملونه مسئولية تدهور أوضاع اليمن وسوء الأحوال المعيشية لغالبية اليمنيين.

وساهم في ارتفاع وتيرة الاحتجاجات الاشتباكات التي كانت تحدث بين المتظاهرين وقوات الأمن التي راح ضحيتها مئات القتلى، كما أن المبادرات المحلية والاقليمية لم تفضي إلى نتائج إيجابية ، وظل ذلك الوضع سائداً حتى تم اقناع جميع الأطراف بضرورة التوقيع على المبادرة الخليجية، باعتبارها الحل الوحيد للخروج من الأزمة[٣].

وقد طالت تداعيات الثورة الشعبية مختلف جوانب الحياة في البلد، وشهدت البلاد اختلالات كثيرة نتيجة تفاقم سوء الأوضاع الأمنية، وازدادت الأوضاع الاقتصادية حدة مع ارتفاع اسعار السلع الغذائية، وانعدام الخدمات الأساسية، كما طالت تداعيات الثورة كل مؤسسات الدولة اليمنية التي تأثرت بنيتها كما تأثر اداؤها، ومن أهم هذه المؤسسات مجلس النواب الذي يفترض أن يكون

---

(١) د. فوزي ناجي: الاحزاب السياسية والثورة، مقال في صحيفة القدس العربي، السنة الرابعة والعشرون، العدد (٧٣٤٤) الثلاثاء كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣- ربيع الأول ١٤٣٤هـ، صـــ١٨

(٢) أ. وليد جبر: الثورة اليمنية تاريخ لا ينسى ، مارب برس ، الجمعة ١٨/ يناير – كانون الثاني ٢٠١٣م.

(٣) انظر: مرصد البرلمان اليمني، مرجع سابق، صـــ٦.

المكان الطبيعي لمناقشة القضايا ذات الطابع الوطني، باعتباره المؤسسة الممثلة لمختلف القوى والتيارات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي القادرة على إدارة الحوار بين هذه القوى والوصول إلى توافق حول سبل مقاربة ومعالجة هذه القضايا(١).

المطلب الأول
التشكيك في شرعية البرلمان

تعيش اليمن منذ بداية الثورة الشعبية مرحلة صعبة بكل المقاييس وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، ويمكن القول أن الثورة الشعبية في اليمن تمثل حدثاً مفصلياً في التاريخ اليمني الحديث، حيث اثبتت التجارب الانسانية أن طول بقاء الحاكم السلطوي في منصبة(٢) يعمل على انتشار الفساد خاصة من قبل الفئات المنتفعة المحيطة به، كما يعجز الحاكم عن إدراك الازمات التي يعاني منها الشعب أو يتعامل معها، ويسعى إلى التعامل معها وفقاً للمنطق الأمني الذي يبرره غرور السلطة وطول البقاء في المنصب(٣).
وجاءت الإجراءات والقرارات التي اتخذها المجلس النواب حيال الأوضاع التي شهدتها البلاد منذ اندلاع الثورة لتعكس النظرة الأمنية(٤) التي تعامل من خلالها المجلس مع الثورة، كما أوضحت مدى الخلل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد أظهر مجلس النواب خلال تعاطيه مع الثورة انسياقاً واضحاً وراء السلطة التنفيذية، وتحديداً مؤسسة الرئاسة، ولم يكن دورة مؤثراً في الأزمات والأحداث التي تمر بها البلاد.

---

(١) أ. سقاف عمر السقاف: الربيع العربي عاصفة التغيير التي هبَت، ديناميات الثورات العربية الجديدة ومآلاتها، مجلة مدارات استراتيجية، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، السنة الثانية، العددان السابع والثامن، يناير| إبريل ٢٠١١م، صـ٢١٨.

(٢) جرت العادة في معظم الدول العربية على أن غالبية رؤساء الدول لا يسقطون إلا بالاستقالة أو الاغتيال أو الوفاة الطبيعية، وفي كل الأحوال تسبق الخروج من السلطة احداث وازمات تختلف خطورتها من شعب إلى آخر. انظر في ذلك: أ. عبد الحبيب سالم مقبل: الديمقراطية كلمة مُرّة، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، صـ١٢٥.

(٣) التقرير الاستراتيجي اليمني، المرجع السابق، صـــ١٢٩.

(٤) اغلب الأزمات التي مرت بها البلاد كانت ازمات سياسية، وبرغم الطبيعة السياسية لهذه الأزمات إلا أن مقاربات المجلس النادرة والمحددة لهذه الأزمات لم يأت من باب السياسة، بل من الباب الأمني غالباً الذي يتضح من خلال تعاطي المجلس مع الثورة الشعبية ، حيث عكست قرارته وإجراءاته خلال تلك المرحلة أنه تعاطى معها باعتباره حدثاً امنياً لا علاقة له بالسياسة كما هو الحال بالنسبة لإقرار المجلس قانون الطوارئ، وتشكيل لجان تقصي الحقائق. انظر في ذلك: أ. طارق عبدالله الحروي: ما وراء العاصفة، الحقائق الغائبة في المشهد السياسي الأمني الحالي، مجلة مدارات استراتيجية، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد التاسع، مايو| يونيو ٢٠١١م، صـ٢٦.

وبدا مجلس النواب متأثراً أكثر منه مؤثراً في تلك الأحداث حيث انعكست الأحداث على تركيبته وأداءه وانتظام جلساته، وبفعل تداعيات الثورة تم التشكيك في شرعية المجلس[١]، فالثورة اليمنية اندلعت والمجلس يقضي الشهر الأخير من مدته الدستورية التي طالت لثمانية اعوام بعد تمديد سابق مدة عامين، كما تغيرت الخارطة السياسية للمجلس بعد تقديم عدد كبير من أعضاء البرلمان استقالتهم وإعلان انضمامهم للثورة، بالإضافة إلى ما عاناه المجلس من فراغ على مستوى هيئة الرئاسة.

هذا وقد انتهت المدة الدستورية لمجلس النواب في فبراير ٢٠١١م حيث يكون قد استكمل مدة الست سنوات التي حددها الدستور[٢]، كما استكمل فترة التمديد التي شرعها المجلس لنفسه في فبراير ٢٠٠٩م، البالغة سنتين كاملتين والمشكوك في شرعيتها ومشروعيتها[٣]، لمخالفتها للمدة المنصوص عليها في الدستور والمحددة بسته أعوام.

واندلعت الثورة اليمنية ومجلس النواب يقضي الشهر الأخير من مدته الدستورية ووفقاً للمادة (١٥) من الدستور التي تقضي بان يظل المجلس قائماً، ويباشر سلطاته الدستورية إذا منعت ظروف قاهرة تمر بها البلاد من أن يدعو رئيس الجمهورية إلى انتخاب مجلس جديد، فإنه تعذر الدعوة إلى انتخابات جديدة، نتيجة الاحداث التي شهدتها اليمن منذ اندلاع الثورة الشعبية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب الحالي قد انتخب في عام ٢٠٠٣م لولاية دستورية لسته أعوام وفق ما تقرره أحكام الدستور اليمني[٤]، وكان من المفترض أن تنتهي مدته الدستورية

---

(١) انظر في ذلك: المحامي. أحمد على الوادعي: المأزق الدستوري في اليمن، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ط١، ٢٠٠٧م، صـ١١١.

(٢) المادة (٦٤) من دستور الجمهورية اليمنية.

(٣) وفي هذا الصدد قال الاستاذ حافظ البكاري رئيس مرصد البرلمان اليمني في مقابلة صحفية أجراها مع وكالة انباء (شيتخوا) " أن مجلس النواب الحالي غير شرعي، وأن كل التمديدات والفترات الانتقالية للمجلس انتهت في ابريل ٢٠٠٩م، وأن انعقاد المجلس في ظل عدم شرعيته وعدم اكتمال النصاب تميل انتهاكاً للدستور اليمني، وانتهاكاً لحق الشعب الذي صوت لمن يمثله في البرلمان، وواضح أن الإلتئام القائم في حكومة الوفاق الوطني قد ينعكس على مجلس النواب، من خلال تسويات سياسية، وعودة المعارضة إلى المجلس، لكن هذا الالتئام لن يعيد الشرعية اصلاً للمجلس، وإنما سيكون إجراء خارج الدستور اليمني، وهي تسوية سياسية غير شرعية، واعتبر ان التسوية السياسية القائمة عبر المبادرة الخليجية لم تتضمن أي بنود تتحدث عن وضع مجلس النواب ، مشيراً إلى أن المبادرة متناقضة تماماً مع الياتها التنفيذية بما يخص تقديم الرئيس السابق استقالته إلى مجلس النواب ومنحة الحصانة مع جميع من عملوا معه خلال فترة عمله، و هو ما يعد منافياً للدستور، ولكافة القوانين، حيث لا يحق للمجلس أن يمنح حصانة لاحد، خاصة وأن المجلس غير شرعي وغير مخول بمنح الحصانة في دماء الشعب لاحد، كما اكد رئيس مرصد البرلمان اليمني بانهم يرصدون كل المخالفات التي يقوم بها المجلس، وأن منظمات مدنية يمنية لها تحركات قانونية في هذا الشأن خاصة وأن المجلس يعقد جلساته حالياً في ظل غياب هيئة الرئاسة وعدم اكتمال النصاب القانوني بالإضافة إلى عدم شرعيته أصلاً. انظر في ذلك: جدل واسع يثل من شرعية مجلس النواب اليمني، تقرير اخباري، عربي أونلاين ٢٠١٢/١٢/١٥م. Arabic@peopldaily.com

(٤) تم تمديد فترة المجلس إلى ست سنوات وفق التعديلات الدستورية لعام٢٠٠٠م، ويرى البعض أن التعديل

ابريل ٢٠٠٩م، إلا أن اتفاقاً بين الاحزاب السياسية في السلطة والمعارضة تم التوقيع عليه في فبراير ٢٠٠٩م، فتح الباب أمام المجلس لإقرار تعديل دستوري يقضي بتمديد عمر المجلس عامين اضافيين[١]، حيث توافقت الاحزاب السياسية على تأجيل الانتخابات إلى أبريل ٢٠١١م، واستثمار فترة التمديد للتحاور بين أطراف العمل السياسي في اليمن، والوصول إلى توافق حول قانون جديد للانتخابات، تجري الانتخابات النيابية المقبلة على أساسه.

وقد افضى هذا التعديل إلى اختلال في مشروعية المجلس، حيث استمد مشروعيته السابقة من الدستور الذي يقرر طريقة واحدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب هي طريقة الاقتراع السري العام والحر، بينما مشروعيته للسنتين الاضافيتين ترجع إلى الاتفاق بين الاحزاب على هذا التعديل، وعلية فقد استمد المجلس شرعيته خلال هذه الفترة بغير الطريق الدستوري، فيكون وجوده بالمخالفة للدستور.

ويعد التمديد لمجلس النواب مظهراً من مظاهر الضعف والخلل في عمل النظام السياسي، حيث أن عدم إجراء انتخابات المؤسسات الدستورية وفق المهل الدستورية المحددة الخاصة بها، دليل على ضعف أداء النظام السياسي وسبب في افتقاده للشرعية والدعم الشعبي المطلوب[٢].

المطلب الثاني

المبادرة الخليجية والصراع على الشرعية

انعكست احداث اليمن المتوترة بصورة أو بأخرى على الدول الخليجية، بحكم الجوار والشراكة التي تجمع بين اليمن، ودول مجلس التعاون الخليجي في منقطة الجزيرة العربية فعندما اشتعلت الثورة الشعبية في اليمن، شعر الخليجيون أنهم صاروا أمام خطر يمكن أن يداهمهم عن طريق انتقال العدوى الثورية[٣].

انطوى على احتيال صريح ومشين على ارادة الناخب لان ارادته اتجهت إلى إنابة العضو لمدة غير المدة المعدلة، وحيث أن النيابة عقد بين الناخب وعضو البرلمان يستلزم الوفاء به من الطرفين إلا أن العضو هو المسؤول عن عدم الوفاء بالعقد لان التمديد تم بسعيه وفعله حيث أن مجلس النواب هو الذي أقر مبدأ التمديد وهو الذي وافق علية، حتى وان تم اجازته من الشعب بالاستفتاء، فالاستفتاء غير الانتخاب من حيث الإجراء والطبيعة والنتيجة والهدف. انظر في ذلك: المحامي. أحمد على الوادعي: المأزق الدستوري في اليمن، مرجع سابق، صـ١١٣. ولمزيد من التفاصيل حول الفرق بين الانتخاب والاستفتاء يتم الرجوع إلى: د. جابر جاد جاد الحق نصار: نظام الاستفتاء الشعبي، (دراسة مقارنة) رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٩٢م، صـ٣٧وما بعدها، د. داود الباز: النظم السياسية، الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦م.صـ٢١٣.

(١) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥م، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ط١، ٢٠٠٦م، صـ٢٥.

(٢) د. محمد أحمد الأفندي: اليمن عشية إرهاصات الثورة الشعبية السلمية (أداء النظام السياسي)، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ٢٠١٠م، صـ٣٠.

(٣) أ. سقاف عمر السقاف: الربيع العربي عاصفة التغيير التي هبَت، مرجع سابق، صـ٢١٨.

وبناء على طلب الرئيس علي عبدالله صالح للوساطة السعودية والخليجية، وتقديمه لمشروع تسوية يتضمن خروجه من السلطة[١]، تبلورت على اساسها ما بات يعرف اليوم بالمبادرة الخليجية، ونتيجة للجدل التي اثارته نصوص المبادرة الخليجية والتي تم تعديلها أكثر من مرة[٢]، أعلن مجلس التعاون الخليجي تعليقها[٣].

ولكن رغم إعلان الخليجين عن تعليق المبادرة، إلا أن الحديث عنها عاد للظهور بعد حادثة تفجير دار الرئاسة في ٢٠١١/٦/٣م، خصوصاً بعد أن حظيت المبادرة بدعم امريكي وأروبي ودخول الأمم المتحدة كطرف في انجاز التسوية من خلال مبعوث الأمين العام جمال بن عمر الذي تمكن من التوصل إلى تفاهمات بين السلطة والمعارضة.

ومن أجل التسوية وحل النزاع، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن الذي اكد دعم المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية[٤]، توجه الرئيس وجميع الأطراف إلى الرياض للتوقيع على المبادرة

---

(١) في جلسة استثنائية لمجلس النواب يوم الأربعاء ٢٠١١/٢/٢٢م، تقدم الرئيس علي عبدالله صالح بمشروع تسوية تضمنت تنازلات كثيرة للمعارضة، وقد أكد في مبادرته على أنه لا ينوي التمديد لنفسه في الحكم، أو توريثه لنجله من بعده، وقال " لا للتمديد، لا للتوريث، ولا لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء" داعياً المعارضة إلى العودة للحوار والمشاركة في حكومة واحد وطنية واعلن أنه لن يسعى لفترة ولاية جديدة بعد انتهاء ولايته الحالية، كما تعهد فيها بعدم تسليم مقاليد الحكم لابنه احمد بعد انتهاء ولايته، في مقابلة اجراها الرئيس مع قناة بي بي سي اكد فيها استعداده للتخلي عن السلطة عبر صناديق الاقتراع، انظر في ذلك: صحيفة الثورة – العدد (١٦٩٦٦) الاثنين ٢٠١١/٤/٢٥م صـــ١

(٢) تم تعديل نصوص المبادرة اكثر من مرة، فالنسخة الأولى اقرت في الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين لمجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الرياض، والنسخة الثانية اقرها المجلس في دورته الثالثة والثلاثين، وفي تاريخ ٢١/ اكتوبر ٢٠١١م قدم المجلس النسخة المنقحة التي اشتملت على المبادئ الخمسة، بالإضافة إلى العشر الخطوات الإجرائية، وكانت تحوي بنود مختلفة عن ما ورد في النسختين السابقتين.

(٣) في ٢١ ابريل تعرضت سفارة دولة الأمارات العربية المتحدة بصنعاء لعملية حصار من قبل انصار الرئيس صالح الذين كانوا يرفضون توقيعه على المبادرة، وبناء على ذلك رفض الرئيس التوقيع على المبادرة الخليجية، الأمر الذي حدا بالأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني إلى مغادرة اليمن متجهاً إلى الرياض، وبعد ساعات من مغادرته للعاصمة اليمنية، انعقدت الدورة الاستثنائية السادسة والثلاثون لمجلس التعاون الخليجي في مقر الأمانة العامة في الرياض، لتعلن تعليق المبادرة الخليجية نظراً لعدم توفر الظروف الملائمة لها، متطلعة إلى توقيع فخامة الرئيس صالح على الاتفاق في أسرع وقت لضمان تنفيذه والانتقال السلمي للسلطة. انظر في ذلك: السفير السعودي خالد يماني: دور مجلس التعاون والامم المتحدة في انجاح التسوية باليمن، صحيفة ٢٦ سبتمبر- العدد (١٦٨٣) الاثنين ٢ يناير ٢٠١٣م.

(٤) صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤) في ٢١ اكتوبر ٢٠١١م بعد تقديم صياغة القرار بمبادرة من المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة، وقد حظي بموافقة جميع الأطراف في مجلس الأمن، وبصدور هذا القرار الزم الرئيس صالح بالتنحي عن السلطة وفق الخطة التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، وكان أصداء القرار الأممي الذي وجد رؤية المجتمع الدول لحل الأزمة باعتباره رسالة واضحة وموحده للرئيس للتنحي عن الحكم والاستماع إلى الرسالة القوية من المجتمع الدولي للبدء فوراً بعملية انتقال السلطة مستنداً إلى المبادرة الخليجية. انظر في ذلك: صحيفة اليمن اليوم، العدد١١٠، ١٥سبتمبر٢٠١٢م، صـ٥.

الخليجية وتم التواصل إلى اتفاق بشأن اليتها التنفيذية[١]، التي نقلت بموجبها سلطات الرئيس إلى نائبه مع بقائه رئيساً فخرياً لمدة ثلاثة اشهر.

وبهذا رسمت المبادرة خطة طريق للمرحلة الانتقالية، وكانت بنود الاتفاقية بمثابة إعلان دستوري إذ عطلت الدستور في كل المجالات التي تناولتها[٢]، واصبحت بنودها ذات الصلة لها الهيمنة على الدستور، وعلى البرلمان نفسه، الأمر الذي ادى إلى ظهور ما يسمى بصراع الشرعيات.

لهذا شهدت الساحة اليمنية ما يمكن تسمية " بصراع الشرعيات" فثمة شرعية توافقية وأخرى شرعية ثورية، وثالثة شرعية دستورية معطلة بفعل المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية[٣] التي نصت في بندها الرابع على أن " يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة، ولا يجوز الطعن فيها أمام مؤسسات الدولة"[٤].
وتعد الشرعية التوافقية من أهم مخرجات المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية، فقد فرضت هذه المبادرة على النظام السياسي اليمني المرور بمرحلة انتقالية يتم من خلالها وضع خارطة طريق لنقل السلطة والانتقال الديمقراطي.
وقد قسمت النصوص الألية التنفيذية للمبادرة الخليجية المرحلة الانتقالية إلى فترتين[٥]، حيث قضت بنود الآلية أن تكون مدة المرحلة الانتقالية الأولى تسعون يوماً، تبدأ من تاريخ التوقيع، وما يليها من خطوات نقل صلاحيات الرئيس إلى نائب الرئيس، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وتنتهي هذه المرحلة بانتخاب نائب الرئيس كرئيس توافقي في٢١ شباط فبراير ٢٠١٢م.
أما المرحلة الثانية ومدتها عامان تبدأ مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة وتنتهي بانتخاب مجلس نواب جديد، ورئيس جديد وفقاً لدستور جديد يتم انجازه واقراره عبر الحوار الوطني.

---

(١) برعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وفي لقاء تاريخي مساء يوم الاربعاء الموافق ٢٤/ نوفمبر ٢٠١١م في القصر الملكي بالرياض جرت مراسم الاحتفال بالتوقيع على المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة، واعتبر عدد من المراقبين والمهتمين بالشأن اليمني أن التوقيع على المبادرة لأنهاء الأزمة السياسية في اليمن قد شكل انتصاراً لصوت العقل والحكمة، وانتصار للشرعية، كما يمثل في ذات الوقت تجسيداً لخيارات الشعب اليمني ولمبدأ التداول السلمي للسلطة. انظر في ذلك: التوقيع على المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية، صحيفة الثورة العدد (١٧١٨٢) الاحد ٢٧/ نوفمبر ٢٠١١م، صـ٢.

(٢) د. يحي محسن المسوري: مدى التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام الدستوري اليمني، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة اسيوط، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.، صـ٤٠٩.

(٣) د. محمد الظاهري: الافاق الديمقراطية في الثورة اليمنية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، بيروت تموز / يوليو ٢٠١٢م صـــ٤٩٢.

(٤) البند (٤) من نصوص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية – الثورة – اليمن ٢٤/ ٢٠١١/١١صـــ٢

(٥) المرجع السابق صحيفة الثورة العدد (١٧١٧٩) الخميس ٢٠١١/١١/٢٤م ، صـــ٢

وعليه يمكن رصد أهم شواهد هذه الشرعية التوافقية من خلال النص على أن حكومة الوفاق الوطني تتخذ قرارتها بتوافق الآراء[١]، كما أن الطرفين الموقعين (المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، واللقاء المشترك وشركائه) يلتزمان بعدم ترشيح أي شخص يخوض الانتخابات الرئاسية المبكرة، أو تزكية أي مرشح غير المرشح التوافقي.

وفي هذا السياق يرى البعض[٢] أنه بالرغم من الايجابيات التي حققتها المبادرة الخليجية، كونها فرضت على الحاكم تنحية وتركة للسلطة، وأنها قللت من كلفة التغيير وجنبت البلاد الدخول في نفق مظلم، إلا أنه اخذ عليها بعض المثالب[٣]، حيث سعت إلى تحويل الثورة إلى أزمة، بالإضافة إلى النص على وجوب توفير ضمانات بعدم ملاحقة الرئيس السابق علي عبدالله صالح واركان حكمه قضائياً، وهو ما صدر بالفعل عن البرلمان اليمني تحت مسمى " قانون الحصانة". ففي أطار الترتيبات الخاصة بتطبيق المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية الساعية لحل الأزمة السياسية في اليمن، واتفاق انتقال السلطة، أقر البرلمان اليمني في جلسته المنعقدة يوم ٢١/يناير كانون الثاني ٢٠١٢م قانون الحصانة الكاملة للرئيس السابق علي عبدالله صالح المنتهية ولايته والحصانة الجزئية لمساعديه[٤].

وكانت الحصانة كما قيل من قبل الأطراف الموقعة والراعية هي ثمن التسوية وانتقال السلطة، ومع ذلك فإنها اقرت وسط معارضة شديدة من الساحات وميادين الثورة، ومن الحقوقيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان[٥] والعديد من التيارات السياسية في أحزاب اللقاء المشترك،

---

(١) البند (٨) من نصوص الآلية التنفيذية.

(٢) د. محمد الظاهري: الافاق الديمقراطية في الثورة اليمنية، مرجع سابق، صـــ٤٩٣.

(٣) يرى الدكتور عبدالملك المخلافي أن من المآخذ التي اخذت على المبادرة الخليجية، عدم الوضوح في قضية سيطرة عائلة الرئيس السابق علي عبدالله صالح على قطاع كبير من الجيش والأمن وظلت مسألة انقسام الجيش والأمن، وبقاء سيطرة اسرة الرئيس وانصاره على الوحدات العسكرية كما كان، ولم تتحقق أي خطوات عملية على أرض الواقع من بعد التوقيع، وبهذا يبقى في يد الرئيس السابق ورقة لمحاولة فرض تسوية داخل التسوية تسمح لعائلته في البقاء أو استخدام هذه القوة بيده، وهو احتمال لا يمكن اغفاله أو تجاهله، بالإضافة إلى أن مصير المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية لم تحدد بوضوح انهاء الدور السياسي لصالح حتى بعد منحه الحصانة، حيث سيبقى له دور سياسي بصفته رئيساً للحزب الحاكم الممسك بنصف السلطة، وفي تقرير تلقت وكالة الانباء الألمانية (د.ب.م) نسخة منه نشرته وزارة الخارجية البريطانية يوم الأحد ٢٠١٣/٣/١٧ م قال نيكولاس هونتون سفير بريطانيا في اليمن أن عائلة الرئيس اليمني السابق لا تزال قوية ونشطة، ولا يزال قائد الحزب المؤتمر الشعبي العام، ويود المجتمع الدولي بإجماع رؤية الرئيس السابق يعتنق روح التغيير السياسي. انظر في ذلك: د. عبدالملك المخلافي: اليمن من الأزمة إلى الثورة، خطة الطريق من الاستبداد إلى الثورة وانتقال السلطة والانتقال الديمقراطي(٢)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط١، بيروت٢٠١٢م، صـــ٤٨٥، صحيفة الشارع، تقارير، العدد (٤٧٢) الثلاثاء ١٩ مارس ٢٠١٣م، صـــ٥

(٤) رويترز ٢١ يناير كانون الثاني ٢٠١٢

- Yemen qrants saleh immunity to try toend crisis

(٥) التقرير الاستراتيجي اليمني، المرجع السابق، صـ١٢٩.

بالإضافة إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة [١]، لمخالفتها لمبادئ وقواعد القانون الدولي[٢].

وبفعل هذا الرفض والمعارضة الشديدة تم تعديل نص القانون مرتين قبل اقراره نهائياً[٣] ليقتصر بصيغته الحالية على منح الرئيس فقط الحصانة التامة، والاكتفاء بالحصانة السياسية لكل من عمل

---

(١) في هذا الصدد طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان برفع الحصانة عن الرئيس اليمني على عبدالله صالح باعتبارها مخالفة للقوانين الدولية ومواثيق الأمم المتحدة، كما طالبت المنظمة بفرض حظر على سفر المسؤولين اليمنيين المتورطين في قتل المتظاهرين وتجميد ارصدتهم، وشددت المنظمة على ضرورة اعادة التحقيقات بمعايير دولية فيما وصفتها بـ " مجزرة جمعة الكرامة" التي قتل فيها ٥٨ متظاهراً بساحة التغيير بصنعاء في ١٨ مارس ٢٠١١م.

(٢) تنص المادة (٧) من ميثاق نورمبرج على أن " الصفة الرسمية للمتهم كرئيس الدولة أو مسئول حكومي رسمي لن تعفيه من المسئولية أو تخفف العقاب عنه"، ووفقاً لمبادئ القانون الدولي فان الدول والاشخاص القانونية الدولية تتمتع ببعض الحصانة من الخضوع للاختصاص القضائي في بعض الاحيان، الا ان تلك الحصانة ليست مطلقة ولا تسري في حالات عديدة: كأن توجب احدى الاتفاقيات على الاطراف الموقعة عليها أن تجرم فعلاً معيناً وان توقع العقوبة علية وفقاً لتشريعاتها القائمة أو ما يلزم إصداره منها، وعادة ما تنص الاتفاقية على عدم جدوى التذرع بالحصانة من المسئولية أو العقاب عند ارتكاب تلك الأفعال، ومن المستقر علية في قواعد القانون الدولي التعاهدي وعلى حد ما ورد بالمادة (٢٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن التذرع بمبدأ الحصانة لا يمكن أن يشكل دفاعاً أو ظرفاً مخففاً للعقاب عندما يتعلق الامر بارتكاب جرائم دولية. انظر في ذلك: القاضي. عادل ماجد: مسئولية رجال السلطة عن الجرائم الجسيمة ضد المتظاهرين في أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، دراسة تأصيلية لأحكام القانون الدولي في ضوء مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١١م، صـ ٦٦,٦٧.

(٣) تجدر الاشارة إلى أن مشروع القانون الأصلي قبل التعديل كان ينص على ما يلي:
بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤م بشأن الاجراءات الجزائية، واستناداً إلى ما ورد في البند الثالث من مبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي أوجب على مجلس النواب بمن فيهم المعارضة أن يقر القوانين التي تمنح الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية لرئيس الجمهورية ومن عملوا معه خلال فترة حكمه، وعلى الفقرة التاسعة من الآلية التنفيذية للمبادرة التي أوجبت على الأطراف اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية الموقعين في الرياض، واستناداً إلى ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢١م في فقرته الرابعة التي دعت كافة الأطراف اليمنية إلى الالتزام بتنفيذ تسوية سياسية قائمة على مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي، وحرصاً على أن يساهم كل ابناء الشعب اليمني في مسيرة البناء والتنمية، واحتواء للآثار التي نتجت عن الأزمة الداخلية التي حدثت الفترة الماضية، وما نتج عنها، وتجسيداً لروح التسامح الأصلية في عقل وضمير الشعب اليمني، ونظراً لمقتضيات المصلحة الوطنية، وبعد موافقة مجلس النواب اصدرنا القانون التالي نصة: المادة(١) "يمنح علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومن عمل معه في أجهزة ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية خلال فترة حكمه حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية"، المادة (٢) "يعتبر هذا القانون من أعمال السيادة ولا يجوز الغاؤه أو الطعن فيه"، المادة(٣) "تسري أحكام هذا القانون على الأفعال الواقعة قبل صدوره ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية". انظر في ذلك: مشروع قانون رقم ( ) لسنة ٢٠١٢ م بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية، المسودة الأولية لمشروع القانون، صحيفة أخبار اليوم الاربعاء ٤/يناير ٢٠١٢م

معه طوال فترة حكمه، كما تضمن القانون النص على اصدار قانون اخر للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية[١].

وجاء التعديل في نصة الحرفي على الشكل التالي " يمنح الرئيس علي عبدالله صالح الحصانة الكاملة من الملاحقات القضائية والقانونية"[٢]، واوضح التعديل معنى الحصانة السياسية بقوله " يمنح المسؤولون الذين عملوا مع الرئيس في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية بحصانة من الملاحقة الجنائية فيما يتعلق بأعمال ذات دوافع سياسية قاموا بها اثناء ادائهم لمهامهم الرسمية، ويستثنى ذلك كل من ارتكب عملاً ارهابياً"[٣].

ونصت المادة (٤) من قانون الحصانة على أن " يعتبر هذا القانون عملاً سيادياً لا يجوز الغائه أو الطعن فيه" مما يعني أنه لا يحق لأي جهة لاحقاً الطعن فيه أو إلغائه[٤]، وبالتالي إلغاء مفاعليته القانونية بالنسبة للأشخاص المشمولين بهذا القانون ولا ينطبق عليهم الاستثناءات الواردة فيه نصاً.

المبحث الثاني
اداء البرلمان

اتسم اداء مجلس النواب بالضعف وانحصر اهتمامه في إقرار الموازنات العامة والاعتمادات الاضافية والموافقة على سياسات الحكومة، وثار جدل كبير حول شرعية القرارات الصادرة منه في ظل مقاطعة احزاب المعارضة وعدم حضورهم لجلساته[٥].

فمن الناحية التشريعية لم يكن دور المجلس حاضراً ومؤثراً في أي من الأزمات الكبرى التي عاشتها اليمن خلال مدته الدستورية، فلم يعطي مجلس النواب في نقاشاته أولوية مطلقه للثورة تناسب أهميتها واستثنائيتها في الواقع، ومعظم نقاشات المجلس حول الثورة لم تكن نقاشات منتجه، ولم تؤدي إلى قرارات وإجراءات عمليه، وكان يغلب عليها طابع السجالات الحادة التي تصل

---

(١) المادة (٣) من قانون الحصانة الممنوحة لرئيس الجمهورية علي عبدالله صالح من رئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٦م.

(٢) المادة (١) من نفس القانون.

(٣) المادة (٢) نفس القانون.

(٤) في مؤتمر صحفي عقدته سارة ليا ويتسون رئيسة قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا التابعة لمنظمة (هيومن رايتس ووتش) لحقوق الإنسان بتاريخ ١٢ فبراير٢٠١٣م، قالت فيه أنه يجب على المحاكم الدولية تجاهل القرار بمنح الحصانة، حيث أنه لم يعطى صالح حماية من الملاحقة القانونية فحسب، بل وردت فقرة في قرار الحصانة تقول أنه لا يمكن استئناف القرار والطعن فيه، وهذا يمثل مخالفة صريحة للمواد (١٥١,١٥٣) من دستور البلاد اللتان تنصان على أن لكل مواطن يمني الحق في الذهاب للمحكمة العليا واستئناف أي أحكام أو قوانين يراها غير دستورية، وبالذات الفقرة (٥) من المادة التي تنص على وجوب محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة وفقاً للقانون دون امتيازات خاصة. المرجع: فعاليات المؤتمر الصحفي الذي عقد في صنعاء بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٣م برعاية منظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان.

(٥) د. عدنان ياسين غالب المقطري: تأثير العوامل السياسية في سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، حزيران| يونيو ٢٠١٠م، صـ٣٩٧.

احياناً إلى حد الاشتباك بالأيادي بين النواب[١]، وفي المرات القليلة التي خرجت فيها نقاشات المجلس حول الثورة بقرارات وإجراءات ملموسة كانت الحصيلة متواضعة كما كانت متواضعة ايضاً بالنسبة للأداء التشريعي ككل.

ومن الناحية الرقابية لم يتحسن الأداء الرقابي لمجلس النواب في هذه الفترة، بل يمكن القول بالقياس إلى طبيعة الأحداث والظروف التي سادت البلد خلال هذه الفترة أنه عكس تراخياً أكبر لدور المجلس الرقابي[٢]، وفي قضايا عديدة يصدر المجلس توصيات للحكومة لكن لا يتابع ما إذا كانت الحكومة قد التزمت بالتوصيات أم لا، ورغم ذلك لم يقم المجلس باتخاذ أي اجراء لمحاسبة الحكومة على عدم التزامها بتوصياته، بالإضافة إلى عدم محاسبة المجلس لوزراء ثبت ارتكابهم لمخالفات دستورية وقانونية بحسب تقارير لجان المجلس.

ومن خلال النظر في الممارسة للبرلمان والاعتماد على مجموعة من التقارير التي رصدت أداء المجلس في فترة معينة، سيتضح مدى الضعف في الاداء التشريعي والرقابي للمجلس في تلك الفترة.

المطلب الأول
الأداء التشريعي

لم تحدث القرارات والإجراءات التي اتخذها المجلس حيال الأوضاع التي شهدتها اليمن منذ اندلاع الثورة أثر ملموساً في المشهد السياسي، ولم تؤثر في سير ووجهة الأحداث، وعكست تلك القرارات طبيعة تعاطي المجلس مع الثورة باعتبارها حدثاً امنياً لا علاقة له بالسياسية، كما هو الحال بالنسبة لإقرار المجلس بعض التعديلات الدستورية كقانون حالة الطوارئ وقانون الانتخابات، التي شكلت مدخلاً لازمات سياسية وتسببت في اشتعال الأزمة.

ويمكن قياس مدى فاعلية المجلس في اداءه التشريعي من خلال نسبة الانجاز المتواضعة والفعالية التشريعية المنخفضة للنواب، بالإضافة إلى اللغط الدستوري والقانوني الحاصل حول اقرار تشريعات مخالفة لدستور البلاد.

فالحصيلة التشريعية تعد احد معايير قياس اداء المجالس التشريعية، فالدور التشريعي يجب أن يكون له النصيب الأكبر من وقت المجلس مقارنة بالدر الرقابي والسياسي وينبغي أن يؤخذ في

---

(١) تتحول قاعة البرلمان اليمني إلى ساحة قتال يتم فيها تبادل الشتائم والواعد والوعيد إلى أن يصل أحياناً إلى الاشتباك بالأيادي والسلاح الأبيض(الجنابي)، واحيانا بالمسدسات، وعلى سبيل المثال: شهدت جلسة مجلس النواب المنعقدة صباح الثلاثاء ١٦ يناير ملاسنات حادة تطورت الى اشتباكات بالأيادي وتراشق بعلب المياه على خلفية نقاشات مضامين موازنة الدولة للعام الجاري ٢٠١٣م. صحيفة الثورة – العدد (١٧٣٥٧)، مرجع سابق ، صـ٣٦.

(٢) د. يحي محسن المسوري: مدى التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام الدستوري اليمني، مرجع سابق، صـ٤١٢.

الاعتبار عند قياس الحصيلة التشريعية مدى الانجاز في جدول اعمال المجلس الذي يقر بشأنه كل دورة انعقاد[١].

فهيئة رئاسة مجلس النواب تضع مشروع جدول اعمال كل دورة انعقاد قبل أسبوع على الأقل من بدء انعقاد الدورة، وتبلغ الحكومة بنسخة من مشروع الجدول، وللحكومة أن تطلب من المجلس أدراج أي موضوع يستجد لديها بعد اقرار المجلس لجدول أعمال، على أن تحدد في طلبها المقدم إلى رئيس المجلس الموضوع الذي له صفة الاستعجال وعلى رئيس المجلس عرضة على المجلس، فإذا قرر المجلس صفة الاستعجال لذلك الموضوع كان له الاسبقية في جدول الأعمال[٢].

وبالنظر في الممارسة البرلمانية نجد أن هناك ضعف كبير في مستوى الانجاز في الحصيلة التشريعية وفقاً لما هو مقر في جدول أعمال المجلس خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٠ – مايو ٢٠١١[٣] ورغم الظروف التي رافقت عمل المجلس خلال هذه الفترة إلا أن ذلك لا يعد سبباً رئيسياً لتواضع انتاج المجلس في المجال التشريعي، حيث لا يحقق المجلس في الأحوال الطبيعية انجاز أعلى، فالمجلس في الغالب لا ينجز أكثر من٢٠% من جدول أعماله، ويتم ترحيل باقي الموضوعات إلى فترات تالية[٤] حتى تتراكم الموضوعات ويزدحم جدول الأعمال بموضوعات مستجدة.

والجدير بالذكر أن أغلبية التشريعات المقرة في تلك الفترة قدمت من الحكومة باستثناء مشروعين فقط تقدم بهما نائبين في المجلس، وتعكس هذه النسبة المستوى المتدني للفعالية التشريعية للنواب، وهو ما يعكسه ايضاً عدد النواب المشاركين في النقاشات التشريعية حيث لا يتجاوز عدد النواب المتحدثين في أكثر مشاريع القوانين أثارة للمناقشة داخل القاعة ٧ نواب فقط.

وقد أظهر مجلس النواب خلال تعاطيه مع الثورة الشعبية انسياقاً واضحاً وراء السلطة التنفيذية وتحديداً مؤسسة الرئاسة، إلى الحد الذي جعله يشرع لمخالفات دستورية ارتكبها رئيس

---

(١) من اسباب تدني الانجاز التشريعي البطء في عمل اللجان العامة للمجلس يؤدي إلى ضعف الحصيلة التشريعية وتراكم المهام التشريعية وترحيلها من دورة إلى أخرى، وبالنظر إلى الممارسة البرلمانية نجد أن هناك بطء كبير في عمل اللجان العامة في مجلس النواب، حيث تتأخر بعض اللجان في انجاز مهامها، وتقديم تقاريرها حول ما يعرض عليها من مشروعات، وعلى سبيل المثال مشروع قانون التأمين الصحي الذي تم إحالته إلى لجنتي الصحة والقوى العاملة بالمجلس، واستمرت اللجنة فترة تزيد على العامين قبل أن تقدم تقريرها للمجلس. انظر في ذلك: د. إسماعيل يحي عبدالله بدر الدين: الازدواج البرلماني في الجمهورية اليمنية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة عين شمس ٢٠١٢م.، صـ٦١٧,٦١٨.

(٢) انظر المادة (١٠٠) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

(٣) فعلى سبيل المثال تضمن جدول اعمال مجلس النواب خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٠ – مايو ٢٠١١م ٣٤ تشريعاً اقر منها (١٥) مشروع قانون وتعديل قانون ، ٧ اتفاقيات وتأجيل ١٢ تشريعاً من بينها تشريعات يؤجلها المجلس منذ منتصف السنة الماضية، وتعد هذه الحصيلة من التشريعات المقرة حصيلة متواضعة بالقياس إلى طول الفترة والتي امتدت لأكثر من ثمانية أشهر. انظر في ذلك: تقرير أداء مجلس النواب خلال الفترة (سبتمبر ٢٠١٠- مايو ٢٠١١)، مرجع سابق، صـ٢٠.

(٤) وفي هذا السياق لا يزال مشروع قانون حمل الأسلحة النارية الذي يتضمنه جدول اعمال المجلس منذ بداية ٢٠٠٩م، بانتظار قرار من رئيس المجلس للسماح بمناقشته تمهيداً للتصويت عليه.

الجمهورية[١]، كما تبين عدم استقلالية المجلس وتبعيته لرئاسة الجمهورية في مشروع التعديلات الدستورية[٢] التي كانت مطروحة ضمن جدول أعمال المجلس قبل اندلاع الثورة.
وقد شكل اقرار قانون الطوارئ ابرز القرارات والإجراءات التي اتخذها مجلس النواب حيال الأوضاع التي شهدتها اليمن منذ اندلاع الثورة، وجاء هذا الإجراء ليعكس النظرة الأمنية التي تعاطى المجلس من خلالها مع الثورة الشعبية، كما أن ملابسات طرح هذا القانون واقراره عكست مدى الخلل في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية[٣].
كما ارتكب المجلس جملة من المخالفات الدستورية واللائحية التي تطعن بمشروعية التشريعات المقرة خلال تلك الفترة ومن أهم هذه المخالفات:

أ- جميع التشريعات المقرة خلال فترة الدراسة باستثناء تعديل قانون الانتخابات اقرت في جلسات لم تستوف النصاب القانوني اللازم لصحة انعقادها، وهو الأمر الذي يفقد هذه التشريعات الصيغة الشرعية والدستورية، باعتبار أن كل ما يصدر عن جلسات غير قانونية هو حكماً باطل من الناحية القانونية والدستورية[٤].

ب- ناقش مجلس النواب قانون الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١١م واقرها بعد انقضاء الموعد الدستوري للمناقشة والاقرار، حيث قدمت الحكومة مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١م لمجلس النواب متأخرة بشهرين عن الموعد المحدد في الدستور[٥]، ورغم طلب الحكومة من المجلس تأجيل المناقشة وموافقة المجلس على ذلك[٦]، إلا أن هذا

---

(١) عندما ينتهك القانون ويتلاعب به من خلال تعديله لتلبية رغبات ومصالح صناعه، فذلك من أسباب النزاعات التي تقوم حول مشروعية المنظمة القانونية التي تقره. انظر في ذلك:

- Maribeth's Metzlen; the centrahtp of organization legitimacy to public relations practice in Robert L. Health Hand Book of public Relations(California, sage publications, inc, ٢٠٠١), page ٣٢٢.

(٢) من التعديلات الدستورية التي اثارت الجدل السياسي والبرلماني التعديل الذي تضمن الغاء النص الدستوري الذي يحدد مدة رئيس الجمهورية لفترتين لا يحق له بعدهما الترشيح لموقع الرئاسة، الامر الذي يمهد التمديد لرئيس الجمهورية ويعطيه الحق في الترشيح لفترة رئاسية جديدة بعد انتهاء فترته الحالية في ٢٠١٣م، وبعد اندلاع الثورة طلب رئيس الجمهورية سحب هذه التعديلات.

(٣) تقرير اداء مجلس النواب، المرجع السابق، صـ١٨.

(٤) تقرير اداء مجلس النواب، المرجع السابق، صـ٢١.

(٥) تنص المادة (٨٨) الفقرة (أ) من الدستور على أنه " يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس النواب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية".

(٦) في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٠م تقدمت الحكومة طلب بتأجيل الموازنة، وبرر وزير المالية المالية هذا بسبب عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية وانخفاض الإيرادات فضلاً عن إعادة النفقات، وأن ٧٥ جهة من الوحدات العامة من أصل ١١١ جهة ، وكذلك ٣ محافظات من أصل ٢١ محافظة تأخرت عن تقديم موازناتها.

الإجراء لا يعتد به من الناحية الدستورية حيث لا يوجد نص دستوري يشير إليه أو يؤكد على صحته.[١]

كما اقر مجلس النواب في مشروع قانون فتح اعتماد اضافي بأكثر من مأتيين وسبعة وثمانون مليار ريال، تقدمت به الحكومة في ١٧ نوفمبر، رغم قيامها بصرف هذا المبلغ سلفاً، وقبل التقدم للمجلس وهذا يعد مخالفاً لمواد الدستور التي تشدد على وجوب موافقة المجلس قبل صرف أي مبلغ غير وارد في الموازنة العامة[٢].

المطلب الثاني
الأداء الرقابي

بصفة عامة اتسم الدور الرقابي للمجلس بالضعف الشديد، فمع أن الوسائل التي يمتلكها المجلس تكتنفها بعض القيود الدستورية، إلا أنه ما زال من الممكن ممارسة دور فاعل وقوي، إذا ما استغلت هذه الوسائل بقوة وفاعلية، فالأداء الرقابي الفاعل هو الذي يشكل ضغطاً على الحكومة يجعلها تعيد النظر في الممارسات الخاطئة وتستجيب لما يبديه المجلس من ملاحظات[٣].
وبالنظر في الممارسة البرلمانية لمجلس النواب نجد أن الدور الرقابي كان ملحوظاً كماً وكيفاً، ويمكن إبراز هذا الضعف من خلال عدم متابعة المجلس تنفيذ توصياته الموجهة للحكومة وضعف أداء لجان تقصي الحقائق، وضآلة استخدام وسائل الرقابة.
ونظراً للأحداث التي شهدتها البلاد منذ اندلاع الثورة واحداث الشغب التي رافقتها، قام المجلس بتشكيل لجان للتحقيق وتقصي الحقائق، منها لجنة للتحقيق في احداث العنف التي رفقت الاحتجاجات في محافظة عدن[٤]، ولجنة تقصي الحقائق في أحداث السجن المركزي بصنعاء[٥]، بصنعاء[٥]، ولجنة لتقصي الحقائق في الاعتداءات على المعتصمين[٦].

---

(١) تكرر هذا التأخير لنفس المبررات، حيث اعتذرت حكومة الوفاق الوطني عن تقديم الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٣م في موعدها الدستوري، وفي رسالة تلاها وزير مجلس النواب والشورى الدكتور رشاد الرصاص، بررت الحكومة طلب تأجيل تقديم الموازنة بتأخر بعض الجهات عن الرفع بمشاريع الموازنات الخاصة بها. انظر: مجلس النواب، تقرير موجز عن أعمال المجلس خلال الفترة(٧/٣-٢٠١٣/٨/٧م).

(٢) تنص المادة (٨٩) من الدستور على أنه " يجب موافقة مجلس النواب على نقل أي مبلغ من باب إلى أخر من أبواب الموازنة العامة، وكل مصروف غير وارد بها أو زائد ايراداتها يتضمن أن يحدد بقانون".

(٣) د. إسماعيل يحي عبدالله بدر الدين: الازدواج البرلماني في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، صـ٦١٩.

(٤) في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١١م شكل مجلس النواب هذه اللجنة عقب تظاهرات معارضه لنظام الحكم اندلعت في محافظة عدن أواخر شهر فبراير، وضمت هذه اللجنة في عضويتها ثمانية نواب.

(٥) تشكلت هذه اللجنة في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٨ مارس ٢٠١١م على أثر تظاهرة لنزلاء السجن المركزي المركزي بصنعاء في ساحة السجن، تعرض فيها السجناء للاعتداء من قبل قوات الأمن التابعة لإدارة السجن وضمت اللجنة في عضويتها اربعة نواب، وجاء قرار تشكيلها استجابة لمطالب عضو كتلة المستقلين الاحرار النائب عبده بشر.

(٦) في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٩ مارس ٢٠١١م وعلى خلفية مقتل شخص وإصابة عشرات في ساحة

وبالنظر إلى الممارسة البرلمانية نجد أن لجان التحقيق التي شكلها المجلس منذ اندلاع الثورة لم تكمل عملها في أغلب الموضوعات المكلفة بالتحقيق فيها باستثناء لجنة تقصي الحقائق في احداث العنف التي رافقت الاحتجاجات بمحافظة عدن التي جاء تقريرها ليؤكد الطابع الأمني لتعاطي المجلس مع الاحداث.

وفي هذا السياق ناقش مجلس النواب خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٠ – مايو٢٠١١م (١١) تقريراً رقابياً مقدم من لجان برلمانية عامة وخاصة، بينما كان المجلس قد افتتح جلساته لهذه الفترة وعلى جدول اعماله (٢٠) تقريراً رقابياً.

فيما اتسم الدور الرقابي لمجلس النواب خلال الفترة التي تلت اندلاع الثورة بالضعف الشديد من حيث استخدام وسائل الرقابة، يكاد يكون استخدامها من قبل الأعضاء معدوماً فلم تشهد تلك الفترة مناقشة أي استجوابات ففي الفترة من سبتمبر ٢٠١٠- مايو ٢٠١١م لم يتقدم أي نائب باستجواب، في حين أن المجلس قد افتتح جلساته (١٤) سؤال جديد قدمها النواب خلال هذه الفترة ومن اجمالي (١٠٥) سؤال تم الرد على (١٤) سؤال فقط[١].

وتدني نسبة الردود على الأسئلة المطروحة، وقلة استخدام وسائل الرقابة، يمكن ارجاعه إلى عدة عوامل منها:

١) امتناع بعض الوزراء حضور المجلس للإجابة على الأسئلة الموجهة إليهم من قبل النواب في المجلس[٢]، واعتذار البعض الآخر[٣]، حيث تمر اشهر عديدة على بعض الأسئلة المطروحة في جدول اعمال المجلس دون أن يحضر المعنيون للإجابة عليها.

الاعتصام بصنعاء، كلف المجلس نفس اللجنة لتقصي الحقائق حول الاعتداءات التي تعرض لها المعتصمون، وفي الجلسة المنعقدة في ١٢مارس قرر المجلس تكليف اللجنة بالتحقيق في صحة الاخبار التي تفيد باستخدام قوات الأمن غازات سامة. انظر: مجلس النواب، تقرير موجز عن أعمال المجلس خلال الفترة الأولى من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي الثامن، صادر بتاريخ ٢٠١١/٤/١٨م.

(١) تقرير : أداء مجلس النواب، المرجع السابق، صـ٥.

(٢) رفض وزير الخارجية الحضور إلى مجلس النواب، وذلك للإجابة على التساؤلات التي وجهها النائب البرلماني محمد الحزمي في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٩م والتي تمحورت حول وجود مخالفات دستورية وقانونية ارتكبتها قيادة وزارة الخارجية، من أهمها قضية صرف جوازات دبلوماسية بطريقة مخالفة للقانون، وقضية بيع ممتلكات وعقارات تابعة لليمن في اثيوبيا بما فيها مزرعة بمساحة ٢٥ كم، بالإضافة إلى قضية العبث بـ ٦ مليار ريال من موازنة وزارة الخارجية. انظر في ذلك: سلمان الحميدي: لغة الوثائق والمستندات، الاهالي نت ٢٠١٢/١٢/١٢م.

(٣) اعتذر وزير الداخلية عن عدم حضور خمس جلسات خصصها المجلس للإجابة على تساؤلات الأعضاء المتعلقة بالشئون الأمنية، ورغم أن الدستور يلزم الوزراء بالحضور للرد على تساؤلات الأعضاء، ويمنح المجلس الحق في سحب الثقة من الوزير أو الحكومة بأكملها في حالة عدم التجاوب أو الالتزام بقرارات المجلس إلا أن المجلس لم يتخذ أي قرار حيال ذلك. تقرير الأداء: المرجع السابق، صـ١٦.

٢) الصلاحيات المخولة لرئيس المجلس والتي تتيح له وفق اللائحة الداخلية تحديد موضوعات النقاش في الجلسات، الأمر الذي يمكنه من تحديد واختيار عدد ونوع الأسئلة المطلوب من الوزراء الرد عليها في كل جلسة مخصصة لذلك(١).
٣) إن اغلبية وسائل الرقابة قد اضعفها النواب بسبب يعزي إليهم، إذ كثيراً ما توجه اسئلة أو استجوابات إلى الحكومة ذات طابع شخصي لا علاقة لها بطبيعة عمل المجلس، وإنما يكون الغرض منها الابتزاز السياسي، أو المصلحة الانتخابية المحضة(٢).

وبالرغم من كثرة المخالفات الصادرة من الحكومة خلال هذه الفترة، الا أن المجلس لم يتخذ فيها قرارات حاسمة أو اجراءات لمحاسبة مرتكبيها، كما أن الحكومة لم تكن منفتحة وشفافة في أعمالها ومستعدة للمحاسبة من قبل البرلمان، فقد كشفت بعض التقارير عن مخالفات مالية ارتكبها بعض الوزراء(٣)، وكانت نتيجة مناقشة المجلس لهذه التقارير اعادتها إلى اللجنة للمزيد من

---

(١) د. إسماعيل يحي عبدالله بدر الدين: الازدواج البرلماني في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، صـ٥٢٩.

(٢) أ. فادية إسماعيل محمد الجبلي: الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة (دراسة حالة)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عدن، صـ١٣٥.

(٣) على سبيل المثال: شن وزير الكهرباء في حكومة الوفاق الدكتور صالح سميع هجوماً حاداً على أعضاء مجلس النواب وعلى رئيس المجلس، وذلك على خلفية قرار البرلمان الصادر في ١٤/ نوفمبر ٢٠١٢م والقاضي بمخاطبة الحكومة لإلغاء عقود كهرباء وقعتها وزارة الكهرباء بدون مناقصات وبمخالفة للقانون ولصالح نافذين، فيما يعد جرائم فساد في شراء الطاقة بأسعار تزيد على اسعار عقود سابقة بفوارق تصل لملايين الدولارات، وقبل صدور القرار كان المجلس قد كلف في جلسه سابقة لجنة الخدمات باستدعاء الوزير للتباحث معه، وسبق أن طالب نواب باستدعاء وزير الكهرباء سميع لمساءلته بخصوص عقود مخالفة للقانون منحت في شراء الطاقة لشركات مقربة من أطراف حزبية وحكومية ونافذة أحداها خاصة بشقيق وزير التخطيط في حكومة الوفاق واخرى تابعة لرجال أعمال نافذين، وقال رئيس البرلمان يحيى الراعي أن مجلس النواب يرفض أي إجراءات حكومية مخالفة للقانون، بموجب صلاحياته الرقابية المخولة دستورياً، وزير الكهرباء من جانبه اعتبر رئيس المجلس يحي الراعي صورة من صور النظام القديم الذي لا يروق له اي اشراقة ضوء لليمن الجديد، ونقلت صحيفة الخبر عن سميع قوله" أن طلب يحي الراعي بإيقاف عقود شراء الطاقة لا تصدر إلا عن رجل رآى نعمة الكهرباء وخاصة في المناطق الحارة فلم يرق له ذلك، وأضاف أنه كان الأولى بالراعي ومجلس النواب أن يهتمون باستحقاقات المرحلة الحالية والفترة الانتقالية، والانتقال السلس والسريع للسلطة بدلاً من أن يشغلوا انفسهم بزوال نعمة من نعم الثورة، وفي هذا الصدد طالب مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي حكومة الوفاق الانتقالية بالشفافية في تعاقدات شراء الطاقة الكهربائية لتغطية العجز الحاصل في المحافظات اليمنية، وانتقد المركز تجاوزات حدثت في شراء الطاقة خلال الاشهر الماضية، حيث اشترت الحكومة طاقة لمحافظة عدن بمبلغ ٣٥,٥ مليون دولار رغم أن قيمة المولدات المؤجرة تقل عن مبالغ الطاقة المشترة بفارق كبير، وفي يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٢/١١/١١م وقعت وزارة الكهرباء والطاقة مع شركة بيابي وشنت الصينيتان بصنعاء عقود توريد وتركيب مكون النقل ومحطات تحويل مكون الحديد، كما وقعت على مذكرة تفاهم بين الوزارة والمؤسسة الوطنية الصينية للتعاون في الخارج يتضمن قيام المؤسسة الصينية بإنشاء ثلاث محطات كهربائية تعمل بالغاز في كل من الحديدة ومعبر، وبلحاف. انظر في ذلك: صحيفة الوطن، ١٩ نوفمبر ٢٠١٢م، تحقيقات، صـ٥.

الدراسة والفحص وسط اعتراضات من قبل بعض النواب الذين اعتبروا ذلك محاولة من المجلس للتغطية على فساد الوزراء.
ومن العوامل التي ساهمت بشكل كبير في شل واضعاف دور المجلس الرقابي في هذه المرحلة، تدخل القوى الإقليمية والدولية الداعمة للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية بهدف تنفيذ التسوية السياسية وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، مما أثبت من الناحية الواقعية أن الرقابة على السلطة التنفيذية أصبحت غير ذي جدوى في ظل المناخات السياسية والنهج التوافقي المصلحي للأحزاب السياسية.

الخاتمة

في إطار تداعيات الثورة الشعبية والتطورات المتلاحقة التي شهدتها اليمن اصيبت مؤسسات عديدة في الدولة بالشلل، ومنها مجلس النواب الذي استمد شرعيته خلال هذه الفترة بغير الطريق الدستوري، فكان وجوده بالمخالفة للدستور، أما عن دور المجلس فقد عكس تراخياً أكبر حيث اتسم اداءه بالضعف وانحصر اهتمامه في إقرار الموازنات العامة والاعتمادات الاضافية والموافقة على سياسات الحكومة، ومن العوامل التي ساهمت بشكل كبير في شل واضعاف دوره في هذه المرحلة تدخل القوى الإقليمية والدولية الداعمة للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية بهدف تنفيذ التسوية السياسية وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، لذلك أظهر مجلس النواب انسياقاً واضحاً وراء السلطة التنفيذية وتحديداً مؤسسة الرئاسة إلى الحد الذي جعله يشرع لمخالفات دستورية ارتكبها رئيس الجمهورية.
وعلى الرغم من ذلك فلقد جسدت الثورة الشعبية شرعية الشعوب باعتبارها صاحبة الحق الأساسي في السلطة، فهي مالك السلطة ومصدرها، رافضة بذلك شرعية التسلط التي جعل من الحاكم هو الدستور وهو القانون، وقد مثل ذلك صراعاً حقيقياً بين نخبة السلطة المتسلطة وبين قوى المجتمع السياسية بكل تياراتها، فقد كان واضحاً أن الأنظمة تسير بشكل متسارع نحو مزيد من السلطة المطلقة والاستحواذ عليها بتأبيدها وتوريثها للأبناء واتخذت لتحقيق ذلك وسائل واستراتيجيات شيطانية منها إشاعة ثقافة تقوم على مقولة التلازم بين الاستقرار والاستبداد الذي يقتضي تلازم الاستقرار مع تأبيد السلطة وتوريثها، إضافة إلى بناء مؤسسات أمنية قهرية عائلية، وإضعاف واحتواء المؤسسة العسكرية.

المراجـــــــــــــع

- **المحامي. أحمد على الوادعي:** المأزق الدستوري في اليمن، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ط١، ٢٠٠٧م.
- **د. إسماعيل يحي عبدالله بدر الدين:** الازدواج البرلماني في الجمهورية اليمنية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة عين شمس ٢٠١٢م.
- **د. جابر جاد جاد الحق نصار:** نظام الاستفتاء الشعبي، (دراسة مقارنة) رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٩٢م، صـ٣٧وما بعدها، د. داود الباز: النظم السياسية، الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦م.
- **د. رفيق حبيب:** تحولات الدولة والمجتمع بعد الربيع العربي، استعادة الثورة وسيناريو إفشال الانقلاب، القاهرة، أغسطس ٢٠١٣م.
- **أ. سقاف عمر السقاف:** الربيع العربي عاصفة التغيير التي هبَت، ديناميات الثورات العربية الجديدة ومآلاتها، مجلة مدارات استراتيجية، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، السنة الثانية، العددان السابع والثامن، يناير| إبريل ٢٠١١م.
- **أ. سلمان الحميدي:** لغة الوثائق والمستندات، الاهالي نت ٢٠١٢/١٢/١٢م.
- **د. صلاح أحمد السيد جودة:** الشرعية الثورية واثارها على النظام الدستوري المصري، دراسة لأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١م.
- **د.طارق عبدالله الحروي:** ما وراء العاصفة، الحقائق الغائبة في المشهد السياسي الأمني الحالي، مجلة مدارات استراتيجية، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد التاسع، مايو| يونيو ٢٠١١م.
- **د. عادل ماجد:** مسئولية رجال السلطة عن الجرائم الجسيمة ضد المتظاهرين في أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، دراسة تأصيلية لأحكام القانون الدولي في ضوء مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.
- **أ. عبد الحبيب سالم مقبل:** الديمقراطية كلمة مُرّة، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- **د. عبدالرزاق الهجري:** دور البرلمان في مكافحة الفساد، ورقة عمل قدمت في ندوة الاخلاقيات البرلمانية وتضارب المصالح التي نظمتها منظمة (برلمانيون يمنيون ضد الفساد) في الفترة ٩-١٠ مايو ٢٠٠٧م ، صنعاء.
- **د. عبدالملك المخلافي:** اليمن من الأزمة إلى الثورة، خطة الطريق من الاستبداد إلى الثورة وانتقال السلطة والانتقال الديمقراطي(٢)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط١، بيروت٢٠١٢م.
- **د. عدنان ياسين غالب المقطري:** تأثير العوامل السياسية في سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، حزيران| يونيو ٢٠١٠م.
- **د. علي السلمي:** التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية، كتاب المصري اليوم، مؤسسة المصري للصحافة والطباعة، القاهرة، ط١، ٢٠١٢م.
- **أ. فادية إسماعيل محمد الجبلي:** الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة (دراسة حالة)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عدن.

- **د. فوزي ناجي:** الاحزاب السياسية والثورة، مقال في صحيفة القدس العربي، السنة الرابعة والعشرون، العدد (٧٣٤٤) الثلاثاء كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣- ربيع الأول ١٤٣٤هـ.
- **أ. محمد أحمد الأفندي:** اليمن عشية إرهاصات الثورة الشعبية السلمية (أداء النظام السياسي)، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ٢٠١٠م، صـ٣٠. التقرير الاستراتيجي اليمني٢٠١٢م، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.
- **د. محمد الظاهري:** الافاق الديمقراطية في الثورة اليمنية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، بيروت تموز / يوليو ٢٠١٢م.
- **أ. وليد جبر:** الثورة اليمنية تاريخ لا ينسى ، مارب برس ، الجمعة ١٨/ يناير – كانون الثاني ٢٠١٣م.
- **د. يحي محسن المسوري:** مدى التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام الدستوري اليمني، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة اسيوط، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥م، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجة، صنعاء، ط١، ٢٠٠٦م.
- مجلس النواب، تقرير موجز عن أعمال المجلس خلال الفترة الأولى من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي الثامن، صادر بتاريخ ٢٠١١/٤/١٨م.
- مجلس النواب، تقرير موجز عن أعمال المجلس خلال الفترة(٢٠١٣/٨/٧-٧/٣م).
- فعاليات المؤتمر الصحفي الذي عقد في صنعاء بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٣م برعاية منظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان.
- صحيفة ٢٦ سبتمبر- العدد (١٦٨٣) الاثنين ٢ يناير ٢٠١٣م.
- صحيفة الثورة – العدد (١٦٩٦٦) الاثنين ٢٠١١/٤/٢٥م
- صحيفة الثورة – العدد (١٧٣٥٧) السبت ٥ رجب ١٤٣٣هـ - ٢٦ مايو ٢٠١٢م.
- صحيفة الثورة العدد (١٧١٨٢) الاحد ٢٧/ نوفمبر ٢٠١١م.
- صحيفة الشارع، تقارير، العدد (٤٧٢) الثلاثاء ١٩ مارس ٢٠١٣م.
- صحيفة الوطن، ١٩ نوفمبر ٢٠١٢م، تحقيقات.
- صحيفة اليمن اليوم، العدد١١٠، ١٥سبتمبر٢٠١٢م.
- Maribeth's Metzlen; the centrahtp of organization legitimacy to public relations practice in Robert L. Health Hand Book of public Relations(California, sage publications, inc, ٢٠٠١)